

الحاضنة الاجتماعية تتصدى للحاضنة الإرهابية في ليبيا

الالتفاف القبلي الواسع حول المؤسسة العسكرية حافز مهم لتحقيق أهدافها



دعم لأمحدود لمؤسسة الجيش

تحليل هذه المعطيات إلى البعد الخارجي مباشرة، حيث تجاهلت الكثير من المبادرات الغربية الدور المحوري للقبائل، وكرست جهودها في الحوار مع بعض الرموز السياسية، أو ما يسمى بالقشرة الظاهرة التي حاولت شخصيات إسلامية معروفة بميلها التركية والقطرية تصديرها، على اعتبار أنها تمثل الجناح القبلي في ليبيا. أخفقت كل الحيل، وبدات القبائل تسترد دروعها التي أهملت عن قصد أو دونه، ما يضع الملتقى الوطني الجامع الذي يرده مبعوث الأمم المتحدة على المحك، فالإسماء التي تسربت لحضوره لا تمثل الوزن النسبي الكبير للقبائل وما تحمله من مكونات دقيقة، يلتقي على عتباتها السياسي مع العسكري.

تتمتع أهمية تفعيل سلاح القبائل في قطع الطريق على كثير من المناوشات الجانبية التي أرادت أن تجعل السياسي يتقدم على الاجتماعي، لأنها تعرف حجم الدور الذي يقوم به هؤلاء، وتشابكاتهم في المجالات المتباينة. ولذلك فالعودة إلى الحاضنة الاجتماعية تحمل مفاجات تتجاوز حدود مقاومة الحاضنة الإرهابية.

فيه دور المرتزقة والمتطرفين ويصعب اقتلاعهم. تتطوى انتفاضة القبائل على رسائل سياسية متعددة لمن يهتمهم الأمر. ففي الداخل تحيي سلاحا اجتماعيا يتأرا قام بدور مفصلي في كثير من الأزمات التي مرت بها ليبيا، وتقدم للجيش الوطني غطاء مهما في مرحلة اعتمد فيها أعداؤه على الترويج لخصومات مفتعلة بين المؤسسة العسكرية والقبائل، في محاولة لربطه بشخص قائده المشير حفتر وليس عموم الليبيين، ونفي الجذور الاجتماعية للمؤسسة العسكرية العرقية التي يقوفاها. يبدو صعود نجم القبائل ودورها المؤثر في الأحداث السياسية في تزايد. وسوف تشهد الفترة المقبلة فعاليات عديدة لهم مع اختيار جسم يعبر عنهم، ويصعب في اتجاه دعم الخطوات التي يتبناها الجيش الليبي في مواجهة الإرهابيين والمرتزقة، ما يعزز موقفه أمام المجتمع الدولي، وأنه يحظى بشريحة شعبية ومجتمعية تفوق التشريعية السياسية التي يتشوق بها خصومه.

فما بالنا بالوزن الاجتماعي الذي يعد نقطة الانطلاق لكثير من الخطوات خلال الفترة القادمة. حاولت القيادات الإسلامية تحية البعد الاجتماعي في ليبيا مرارا، وعزفت على وتر احتفاننا سابقة، واستغلت خلافات قديمة، وأججت نارارات جديدة، وعملت على تغذيتها بالفتن والاستقطابات من هنا وهناك كي تتعمق من إخماد مارد القبائل، فهي تعلم مدى الخطورة التي تمثلها وحدة هذا المكون على التيار الإسلامي الذي يفنقذ إليه تماما، ويقدم عليه المكون العقائدي، مصحوبا بإغراءات ورشاوى مادية سخية.

أوجد هذا التيار كيانات قبلية موازية وتابعة له دون وزن حقيقي على الأرض. وأهم ما ميز اجتماع القبائل في ترهونة خلوه من العنصر المؤيد، وتغليبها العناصر الوطنية وتماسكها في مواجهة الحواضن الإرهابية التي تتكبد عدم مبارحة الدولة الليبية، وتؤكد هؤلاء أن التهديدات جادة بما لا يقع معها التفاهة أو التراخي في مواجهتها، قبل أن يأتي يوم ويتضخم

مبادرات أو جرت لقاءات ومفاوضات، وسوف تظل عملية الخلل الذي أوجده طوفان المرتزقة والإرهابيين بمعرفة تركيا، كاجبا لأي تسوية سياسية، لأن هؤلاء جاؤوا ومعهم معدات عسكرية للحرب الطويلة، وأهداف متشابهة تجعل من ليبيا حاضنة اجتماعية لهم، وربما أحفادهم.

تعد انتفاضة القبائل في ترهونة قبل أيام بداية لسلسلة من الانتفاضات الاجتماعية لمواجهة فلول المرتزقة وداعميهم، ومساندة الجيش الوطني الليبي في عملية تحرير طرابلس. ومتوقع أن تتواصل اللقاءات على المستوى القبلي الذي لم تنتبه إليه جيدا الكثير من الطروحات السياسية في السابق، أو تعددت تغافلها، مع أنه أحد أهم زمامات الموازين في دولة مثل ليبيا تلعب فيها القبيلة دورا كبيرا يفوق الأدوار التي تلعبها الأحزاب والقوى السياسية المختلفة.

خرجت الحاضنة الاجتماعية عن تحفظاتها، وشرعت في تكوين شبكة أمان متعددة الأوجه والأغراض لدعم الجيش الليبي في مواجهته الممتدة مع الحاضنة السياسية التي تأتي الإرهابيين، الأمر الذي يقوض الكثير من الأسس التي اعتمدت عليها تركيا في مزاعمها بأنها تدعم حكومة الوفاق الوطني التي تحظى بشرعية دولية.

بصرف النظر عن المغالطة في هذه المسألة وأهدافها، فإذا وضعت الشرعية المعزومة أمام الشرعية الاجتماعية الكاسحة سوف تتبدد الأولى وتخرج أصحابها، وهو ما يؤكد أن الالتفاف القبلي الواسع حول المؤسسة العسكرية الليبية يقدم لها دعما ماديا قويا، سوف تظهر نتائجه عندما تستكمل الفصول الخفية في المنبذ التي حدها مؤتمر برلين بشأن ليبيا.

تآكل الأجسام الموازية

في المقابل، يتزايد التآكل في الأجسام التي تعتمد عليها أقره، وهي المجلس الرئاسي وحكومة الوفاق ومجلس الدولة الاستشارية، ويضع عشرات من أعضاء مجلس النواب الذين انتخبوا لهم رئيسا جديدا خيرا (حمودة أحمد سيالة)، وكلهم لا يتمتعون بوزن سياسي

لم تتوان القبائل الليبية عن ممارسة دور سياسي مركزي على مدار السنوات الماضية، لكنه لم يكن فاعلا بالدرجة الكافية، ربما انتظارا لمزيد من الوضوح في رؤى الأطراف المنخرطة في تفاصيل الأزمة، وربما لعدم اقتناع بعض القوى بهذا الدور والسعي للحث لإبعادها عن المشهد، لأنها تعلم امتلاكها لكثير من مفاتيح الأزمة. حتى جاء مؤتمر شيوخ القبائل وأعيانها في ترهونة ليعيد إلى المكون الاجتماعي دوره المؤثر.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

أخذ هذا المكون يستشعر الخطر مع تصاعد التدخلات التركية في الأزمة الليبية، وأصبح دوره مطلوباً، بل تم استدعاؤه على عجل، عقب توالي نقل الآلاف من العناصر الإرهابية والمتشددين والمرتزقة إلى طرابلس الذين أراد من دفعوا بهم التوطن في ليبيا، ما يخل بتركيبة اجتماعية تقليدية في البلاد، بكل ما تنطوي عليه من تداعيات تهدد الثوابت والقواعد الراسخة التي تتكون منها الدولة، وتنتقل غالبية التوازنات منها حتى لو بدا ذلك في وقت من الأوقات غامضا أو محدودا في تأثيراته.

تفكيك العقدة التركية

من المنتظر أن يشهد المستوى السياسي معركة أشد صرامة بين الفريقين المتصارعين عندما يتم تدشين مفاوضات بمشاركة 40 شخصية في 26 من فبراير، ومرجّح تأجيلها في ظل التنازبات الراهنة حول آلية اختيار ممثلي كل طرف، ومن يحق له المشاركة من عدمها، فالهوة شاسعة، ومن الضروري تضييقها حتى يتسنى للحوار أن يكون مجديا.

لذلك لن تختلف، حال التناهما، عن نتائج المستوى العسكري في الجولة الأولى بجنييف، ومن الصعوبة أن تتجاوز العناوين العريضة التي وضعها المستوى الاقتصادي في القاهرة منذ حوالي أسبوعين، وجاءت مخرجاته عقيمة، مؤكدة أن الحوارات المقبلة قد تشبه "حوار الطرشان" من دون فك العقدة الرئيسية جراء الدور الذي تلعبه تركيا والعصابات المسلحة من الإرهابيين، وألقت بظلالها على جميع المستويات، وجعلت أفق كل تسوية ممكنة بعيدة.

تشير تصرفات فريق السراج إلى أنه لا يريد تفكيك العقدة التي يرتكن إليها حاضره ومستقبله، ويضع العصي وسط عجلات أي تقدم فيها، ومهما طرحت

الحاضنة الاجتماعية خرجت عن تحفظاتها، وشرعت في تكوين شبكة أمان متعددة الأوجه لدعم الجيش الليبي في مواجهته مع الحاضنة التي تأوي الإرهابيين

تسردك القوى الليبية أن هناك معركة لكسر العظام السياسية والعسكرية تدور رحاها بين فريقين متصارعين، أحدهما يتزعمه المشير خليفة حفتر قائد الجيش الليبي، ويقف خلفه قطاع طويل من الوطنيين العسكريين والمدنيين، والآخر يقوده في الظاهر فايز السراج رئيس المجلس الرئاسي، ورئيس حكومة الوفاق، وتتحكم في قراراته تركيا والمليشيات المسلحة.

وتدور في العلن والخفاء أيضا، حروب طاحنة على المستوى العسكري،

حكم التونسيين على الإسلاميين جاهز.. مع وقف التنفيذ

شعبية خصوصهم، وبالتالي يصبحون هم رموزا للنقاء ويستبعدون بذلك إمكانية محاسبتهم، ومن يبري إذا كانوا هم بالفعل صالحين؟ وبالإضافة إلى ذلك ينتظر التونسيون حلولاً لمشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وينشدون واقعا أفضل للحريات، فهم لا ينتظرون توريط بلادهم في وحول معارك أخرى لن تعود سوى بالسوء على تونس على غرار الحزبين الليبية أو السورية حيث يرتهن الإسلاميون لأطراف خارجية في هذه البلدان بالإضافة إلى تركيا.

النهضة لم تنجح في إقناع خصومها ببرنامج عمل حكومي يجعلها تشكل حكومتها باعتبارها الحزب الفائز بالانتخابات ما سزع بإسقاط حكومة الجملي

وبالرغم من أنها تدعى أنها تغيرت وفصلت بين ما هو دعوي وما هو سياسي وأنها أصبحت حركة مدنية فإن حركة النهضة كغيرها من الحركات الإسلامية تراوغ قدر الإسكان من أجل الوصول إلى الحكم وفرض مشاريعها الأيديولوجية وسيطرتها على كل مفاصل الدولة وسلطتها على مؤسساتها. ومن المؤكد أن نجاحها في الحصول مكاسب جديدة من خلال توسيع تمثيليتها في حكومة الفخفاخ لا يخفي تعقق الفجوة بين الحركة الإسلامية وأنصارها من ناحية وكذلك مع الرئيس الضامن لاستقرار الدولة ومؤسساتها وبقيّة مكونات المشهد السياسي في تونس.

في المحصلة لم تنجح النهضة في إقناع خصومها ببرنامج عمل حكومي يجعلها تشكل حكومتها باعتبارها الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية وهو ما سزع بإسقاط حكومة الحبيب الجملي الذي اقترحتته الحركة لمنصب رئاسة الحكومة في مشهد أكد أن الحركة بدأت تتروح في مشهد سياسي غير ثابت. وبعد سقوط حكومتها أطلقت الحركة الإسلامية مسلسل مناورات كشف حقيقة الحركة المدافعة عن مصالحها ونفوذها قبل كل شيء وهو ما يؤكد أن الإسلاميين يتجملون لكنهم لا يتغيرون حيث لا يزال توجسهم من محاسبة الناخبين التونسيين لهم ومن ثمة عزلهم سياسيا واتخاذ إجراءات قانونية في حقهم. لقد أصدر التونسيون حكمهم على النهضة وأرجاوا تنفيذ أو أوقفوا ذلك حيث عاقبوا الحركة الإسلامية في انتخابات 2014 التشريعية بمنحهم 69 مقعدا من مجموع الـ 217 بعد أن صوت لهم 900 ألف ناخب أي بخسارة تقدر بـ 600 ألف ناخب مقارنة بـ 2011.

وفي 2019 منح التونسيون للنهضة الإسلامية 54 مقعدا بتفويض من 500 ألف ناخب أي بتراجع يقدر بـ 400 ألف ناخب مقارنة بـ 2014 وبمليون ناخب مقارنة بـ 2011.

وبالرغم من أن التونسيين عاقبوا تقريبا غالبية مكونات المشهد السياسي الذي تشكل بعد ثورة 2011 إلا أن حركة النهضة نالت نصيب الأسد من صفات الناخبين نظرا لادواجية الخطاب الذي تتبّعه الحركة.

وكما تقول الحكمة "إذا كان بيتك من زجاج.. فلا ترم بيوت الناس بالحجارة" فالإسلاميون لا يمثلون سوى جزء من مشهد سياسي أرادوا التحكم فيه بإشهار سلاح النجاسة والفساد لضرب

كل هذه المعطيات أرغمت حركة النهضة على فتح جبهات عديدة ضد خصوم كثر أولهم الفخفاخ ومن كلفه، ومن ثم الأحزاب المكونة للحزام السياسي للرجل (حركة الشعب والتيار الديمقراطي وحركة تحيا تونس).

ومن أجل درء الأخطار المحدقة بمكانتها على الساحة السياسية حاولت حركة النهضة وأزعمها على غرار ائتلاف الكرامة الشعبيي العمل على سحب البساط من تحت الفخفاخ من خلال التلويح بسحب الثقة من رئيس حكومة تصريف الأعمال يوسف الشاهد وهو أمر أغضب سعيد وجعل تونس تدخل مآتات التاويلات الدستورية.

وجعلت هذه المحاولة الإسلاميين ليس في مرمرى نيران خصومهم فحسب بل حتى الرئيس وغالبية التونسيين الراضة للدخول في أزمة دستورية وسياسية قد تفتح الباب على مصراعيه أمام أزمة أخرى أعمق وهي أزمة شرعية.

أمام البرلمان في ضربة قاصمة لحركة النهضة وجعلت كل المتابعين يتكهنون بأن الإسلاميين باتوا قاب قوسين أو أدنى من خسارة نفوذهم. هذه التهكيات نزلت كالصاعقة على النهضة التي توجست من "عزلها سياسيا" وخاصة إمكانية خسارة بعض الوزارات التي لديها حساسيتها على غرار الداخلية والعدل وغيرها. وهذا التوجس يعود إلى بعض القضايا التي تلاحق الإسلاميين على غرار "الجهاز السري لحركة النهضة" وهو جهاز مواز للامن التونسي تنهم الحركة الإسلامية بامتلاكه.

بالإضافة إلى أن الحركة الإسلامية تتخوف من خسارة وزارة تكنولوجيا الاتصال التي كان يقودها أنور معروف وهو قيادي إسلامي، وتتهم الحركة كذلك باستغلال هذه الوزارة التي قادتها منذ بداية الثورة تقريبا للوصول إلى بيانات التونسيين.



الإسلاميون يتجملون لكنهم لا يتغيرون

في كتابه "السيطرة على الإعلام" يقول الفيلسوف الأميركي وأستاذ اللسانيات نعوم تشومسكي إن "الهدف الأساسي من الدعاية الجيدة عمل شعار ما لن يكون بإمكان أحد الوقوف ضده وسيصطف خلفه الجميع".

صغير الحيدري
صحافي تونسي

رائد الغنوشي في توجيه اتهامات لنيل القروي وحزبه بالتورط في الفساد. ولا شك أن هذا الخطاب زاد من نفمة التونسيين على حزب القروي ورجّح كفة حركة النهضة في الانتخابات والتي نجحت فيها الأخيرة في حصد أصوات غالبية الناخبين لصالحها.

إلى حد الآن يبدو الأمر منطقيا حيث يسود نوع من التشنج وحتى تبادل الاتهامات خلال الحملات الانتخابية بين الفاعلين السياسيين، لكن عنصر المفاجأة أبرزته الحركة الإسلامية بعد الاستحقاق وخلال مشاورات تشكيل حكومة اليااس الفخفاخ المكلف من قبل رئيس الجمهورية قيس سعيد.

فحركة النهضة التي تمتلك الكتلة الأولى برلمانيا استشعرت خطر رغبة الرئيس التونسي الجامحة في إرساء نظام رئاسي عوض النظام شبه البرلماني المعمول به حاليا فسعت بكل ما أوتيت من قوة لتعطيل رئيس الحكومة المكلف.

وأسعفت النهضة أخطاء الفخفاخ بإعلانه استبعاد "قلب تونس" (38 نائبا) من المشاورات الحكومية حيث أصبح الإسلاميون ينادون بحكومة وحدة وطنية وعدم إقصاء حزب القروي.

وبعد أن شوهوه لأشهر خرجت حركة النهضة لتعلن عن رفضها إقصاء "قلب تونس" من الحكم ضاربة عرض الحائط شعارات كانت قد رفعتها قبل الانتخابات من قبيل "مكافحة الفساد أولوية الأولويات".

وجاءت تحركات الإسلاميين في وقت كانوا قد فشلوا فيه في تمرير حكومتهم



في تونس أحسنت ترجمة هذه القولة للفيلسوف الأميركي على أرض الواقع منذ قيام ثورة 2011 لتعزيم قاعدتها الشعبية حيث وظفت منذ عودة قياداتها من المنافي خطابا دينيا استهوي غالبية الناخبين في مجتمع محافظ. وجعل هذا الخطاب الحركة تنبؤا في 2011 المرتبة الأولى بـ 89 مقعدا (من مجموع 217) بعد تصويت مليون وخمسمئة ألف تونسي لها في انتخابات المجلس التأسيسي. ولكن سرعان ما أخذت شعبية الحركة بالتهاوي في انتخابات 2014 ثم في 2019 بسبب نكت الحركة لوعودها الانتخابية وتخليها عن شعارات نادت بها بالأمس ومكنتها من خزان انتخابي جعل موقع الإسلاميين في المشهد السياسي التونسي ثابتا. ومن الواضح أن ازدواجية الخطاب الذي اعتمدته الحركة الإسلامية بسبب ما تقول عنه قياداتها إكراهات الواقع قد جعلت ببداية تآكل خزان النهضة الانتخابي.

فعلى سبيل المثال وغير بعيد عن الاستحقاق الانتخابي التشريعي الأخير الذي أجرته تونس فإن حركة النهضة اعتمدت على خطاب استهدف حزب "قلب تونس" الذي يتزعمه قطب الإعلام ورجل الأعمال نبيل القروي الذي اقترن اسمه آنذاك (في أكتوبر) بقضايا فساد. واستفاض الإسلاميون وحتى زعيمهم